

التجارة تحت المجهر



التبادل التجاري
بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

يونيو 2022



مقدمة

ونما حجم التجارة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8% بين عامي 2017 و2021، وقد تراجعت التجارة بين البلدين خلال بداية فترة تفشي جائحة كورونا، ولكنها عاودت الانتعاش في عام 2021 حيث حققت زيادة سنوية قدرها 36% وتجاوزت 2 مليار دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، ارتفعت الصادرات من مملكة البحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 90% على أساس سنوي، حيث ارتفعت من 703 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

وبالنظر إلى العديد من القطاعات الواعدة للتعاون بين البلدين فهناك إمكانية قوية لزيادة حجم التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك البحرين القدرة على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية.

يقود اقتصاد الولايات المتحدة عدة قطاعات مثل التكنولوجيا والفضاء والدفاع وعلوم الحياة، وهناك فرص واعدة للبحرين للتعاون مع الولايات المتحدة في هذه القطاعات بالإضافة إلى قطاعات التصنيع والطاقة والسيارات والأعمال التجارية الزراعية. تمتلك البحرين، علاوة على ما سبق، قطاعاً مالياً راسخاً وتُعتبر مركزاً للتكنولوجيا المالية في المنطقة، وهناك إمكانية للشركات الأمريكية للاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية في البحرين.

يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد على مستوى العالم، وتصنف الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أكبر 10 شركاء تجاريين لمملكة البحرين، يشهد عام 2022 مرور 51 عاماً على بدء العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين، حيث تأسست العلاقات بين البلدين في عام 1971، وذلك بعد استقلال البحرين عن المملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين في عام 2006، الأمر الذي جعل مملكة البحرين أول دولة في مجلس التعاون الخليجي وثالث دولة عربية تدخل في اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، يشار إلى أن هذه الاتفاقية تتيح فرصاً للتصدير من خلال السماح بتدفق التجارة الثنائية بين البلدين في المنتجات الصناعية والاستهلاكية المعفاة من الرسوم الجمركية، كما توفر الاتفاقية فرص عمل للمواطنين البحرينيين والأمريكيين، وتعزز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البحرين.

ووفقاً لإحصائيات مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، تجاوز نمو صادرات الولايات المتحدة للبحرين في السنوات العشر الأولى من اتفاقية التجارة الحرة بصورة كبيرة شركاء اتفاقية التجارة الحرة الآخرين خلال نفس المدة، كما تتواجد أكثر من 200 شركة أمريكية في البحرين، والتي تتضمن بعض الشركات ذات الشهرة العالمية.



تجاوز نمو صادرات الولايات المتحدة مع البحرين في السنوات العشر الأولى من اتفاقية التجارة الحرة إلى حد كبير شركاء اتفاقية التجارة الحرة الآخرين في نفس المدة.

المصادر: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مجلس التنمية الاقتصادية، وزارة الخارجية

منطقة التجارة الأمريكية (USTZ) في البحرين

تعمل مملكة البحرين في الوقت الراهن على تطوير منطقة التجارة الأمريكية (USTZ) والتي تقع في مدينة سلمان الصناعية، وذلك لتعزيز التجارة الثنائية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة. ستكون منطقة التجارة الأمريكية مركزاً إقليمياً للتجارة والتصنيع والخدمات اللوجستية والتوزيع بين الشركات الأمريكية في البحرين وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، كما ستهدى المنطقة للشركات الأمريكية فرصة العمل في منطقة مجهزة لأنشطة تبادل السلع والمنتجات. ويعتبر موقع منطقة التجارة الأمريكية موقعاً استراتيجياً ولذلك لسهولة الوصول إليها، كما ستسهل المنطقة عمليات التصدير عبر ميناء خليفة بن سلمان والذي يقع على بعد 5 دقائق، ومطار البحرين الدولي الذي يبعد عنها حوالي 10 دقائق وجسر الملك فهد الذي يقع على بعد 25 دقيقة، بالإضافة إلى ذلك تتميز المنطقة بإمكانيتها استيعاب رفع مستوى التجارة مع موانئ ستخطط البحرين لإنشائها في المستقبل.

تم توقيع مذكرة تفاهم في عام 2021 لإنشاء المنطقة التجارية، ومن المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ بحلول عام 2025. وسيتم تطويرها على مساحة 110,000 متر مربع ولكن سيتم توسيعها في النهاية إلى 1.11 مليون متر مربع. إن المنطقة التجارية الأمريكية هي دليل على الشراكة التجارية الخاصة بين البحرين والولايات المتحدة، والتي ستعمل على زيادة الاستثمار والتعاون بين البلدين.

اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين

تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة بتاريخ 14 سبتمبر 2004 ودخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2006. تهدف اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة إلى تعزيز التجارة من خلال تقليل الحواجز بين البلدين. تحدد اتفاقية التجارة الحرة الرسوم والتزامات كلا البلدين فيما يتعلق بإلغاء التعريفات التجارية على الواردات والصادرات، كما تهدف إلى تحرير الشروط الأخرى المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات بين البحرين والولايات المتحدة. إن إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية سوف يسمح للشركات البحرينية بتوسيع سوق السلع والخدمات البحرينية في الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، تقلل اتفاقية التجارة الحرة أو تلغي العقبات الأخرى التي يعاني منها الاستثمار الوارد من المستثمرين الأمريكيين والتي تم تخفيضها بالفعل بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية التي تم إبرامها بين البلدين في سبتمبر 1999.

وتمثل الهدف الأساسي للبحرين من توقيع اتفاقية التجارة الحرة في تسهيل التدفقات التجارية، وتحفيز التدفقات الداخلية للاستثمار، وتوسيع قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات الرئيسية، وتشجيع تبادل الخبرات لخلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي في البحرين.



الخدمات المالية



المنسوجات



التعليم العالي

تغطي اتفاقية التجارة الحرة 12 مجالاً للاستثمار تتضمن التعليم العالي، والمنسوجات، والخدمات المالية، وتعتبر البحرين أول دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي وثالث دولة عربية تدخل في اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة. ووفقاً لإحصائيات مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين،



مقارنة اقتصادية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

البحرين	الولايات المتحدة الأمريكية	
معلومات عامة		
السكان	329.5 مليون نسمة	1.7 مليون نسمة
المساحة	9,147,420 كم ²	778.3 كم ²
سعر صرف العملة (بالدولار الأمريكي)	1 دولار أمريكي	0.376 دينار بحريني
الناتج المحلي الإجمالي والأسعار		
النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2021)	%5.68	%2.23
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	69.231 دولار أمريكي	26,136 دولار أمريكي
الحكومة		
الإنفاق الحكومي	%38.9	%33.9
الدين العام	%127.1	%132.9
التجارة		
شركاء التصدير الرئيسيين	كندا، المكسيك، اليابان	المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية
شركاء الاستيراد الرئيسيين	الصين، المكسيك، كندا	الصين، البرازيل، الولايات المتحدة الأمريكية
الفائدة		
سعر الفائدة	%2.3	%1
مؤشرات اقتصادية أخرى		
التضخم	%1.2	%-2.3
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)	156.3 دولار أمريكي	1.0 دولار أمريكي
التصنيفات الدولية		
وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني	AA+/A-1	B+
مؤشر الحرية الاقتصادية	25	74
مؤشر التنمية البشرية	17	42



اقتصاد البحرين

• تعزيز مساعي الاستدامة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

يعد القطاع المالي في البحرين من بين أقوى القطاعات في العالم، حيث حصلت البحرين على المرتبة الرابعة من بين 135 دولة في تقرير تنمية التمويل الإسلامي 2021، وبالإضافة إلى ذلك صنفت مملكة البحرين كأقل الدول خطورة في المنطقة العربية للعام الثاني على التوالي في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2021.

المصادر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الخارجية، مجلس التنمية الاقتصادية البحرين، International Trade Administration

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل، من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.29% في عام 2022 وبنسبة 2.98% في عام 2023.

المؤشرات الرئيسية	2019	2020	2021f	2022f	2023f
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية، مليار دولار أمريكي)	38.653	34.723	38.869	44.169	45.421
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، التغير السنوي %)	2.17	-4.94	2.23	3.29	2.98
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الحالية / بالدولار الأمريكي)	26,051	23,586	26,136	29,103	29,327

ملاحظة: ت = توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي - World Economic Outlook Database, April 2022

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع المؤسسات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 17.87%، يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 17.44% ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.89%.

يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة المتمثلة في قطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والصناعة والنقل اللوجستي، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والتي تركز على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة عن أعلنت مؤخراً عن خطة "التعافي الاقتصادي" والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

• خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024.

• تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.

• تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.

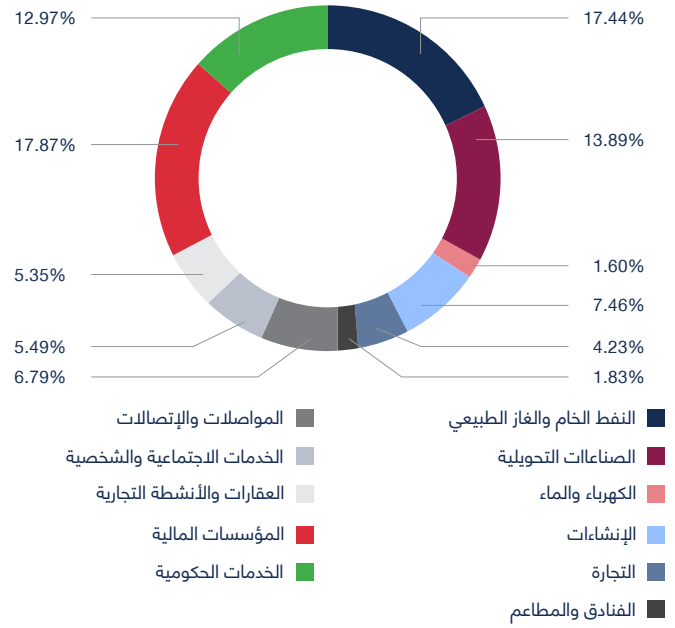
• تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5% في عام 2022.



الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين للربع الرابع من عام 2021 إلى أن قطاع التمويل والتأمين قد استحوذ على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، يليه قطاع الصناعة. حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية الواردة في قطاع التمويل والتأمين حوالي 8.3 مليار دينار بحريني، وهو ما يمثل 66.6% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الرابع من عام 2021، وبالإضافة إلى ما سبق، تم ضخ 14.8% من إجمالي قيمة التدفقات الواردة في قطاع الصناعة، أي ما يعادل 1.8 مليار دينار بحريني.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين حسب القطاع في الربع الرابع من عام 2021



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع	رصيد الاستثمارات الأجنبية الواردة في الربع الرابع من عام 2021 (مليون دينار بحريني)	حصة القطاعات من الاستثمارات الواردة (%)
التمويل والتأمين	8,384.4	66.6%
التصنيع	1,857.9	14.8%
تجارة الجملة والتجزئة	596.2	4.7%
المعلومات والاتصالات	449.8	3.6%
أخرى	1,296.9	10.3%
الإجمالي	12,585.1	

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين



سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.



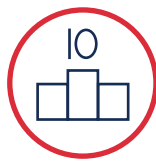
لا تفرض مملكة البحرين ضريبة دخل على الشركات أو على الدخل الشخصي (0%).



يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية دون الحاجة إلى شريك محلي



تتميز البحرين بكلفة تشغيلية منخفضة، بنسبة 30% عن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى



بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم



يمكن للمستثمر الاستفادة من المميزات التي تتمتع بها القوى العاملة المحلية، حيث تتميز بمهارات استثنائية ومستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

من القوة العاملة في البلاد، يشار إلى أن قطاعات التمويل والتأمين والعقارات والإيجار والتأجير والخدمات التجارية تساهم أيضاً بجزء كبير من الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل، من المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 3.71% في عام 2022 وبنسبة 2.25% في عام 2023.

المؤشرات الرئيسية	2019	2020	2021f	2022f	2023f
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية، مليار دولار أمريكي)	21,373	20,894	22,998	25,347	26,695
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، التغير السنوي %)	2.29	-3.41	5.68	3.71	2.25
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الأسعار الحالية / بالدولار الأمريكي)	65,052	63,078	69,231	76,027	79,710

ملاحظة: ت = توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولي

World Economic Outlook Database, April 2022

يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم، تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 هولندا لتصبح أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وقد حافظت على هذا المركز في عام 2020. وعلى الرغم من انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل سريع وملحوظ في الولايات المتحدة نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) في عام 2020، إلا إن الانخفاض كان أقل حدة من الانخفاضات الكبيرة المتقدمة الأخرى وتعافت البلاد بسرعة.

وحفزت خطط الإنقاذ الأمريكية التي وضعها الرئيس بايدن الاستهلاك الخاص وساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية حسب القطاع

الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد قائم على التصنيع بدرجة عالية ويتمتع مستويات عالية من الإنتاجية، ويساهم بنسبة 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ويعمل به حوالي 19.9% من القوى العاملة، وهو أكبر منتج في العالم للغاز الطبيعي المسال والألمنيوم والكهرباء والطاقة النووية.

من جانب آخر يعد قطاع الزراعة من أبرز القطاعات الاقتصادية ويمثل 0.9% من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ويعمل به حوالي 1.3% من القوى العاملة.

ومع ذلك فإن اقتصاد الولايات المتحدة هو اقتصاد قائم على الخدمات، حيث يمثل قطاع الخدمات 77.3% من الاقتصاد الأمريكي ويعمل به ما يزيد عن 78.7%



الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر اليابان من أبرز الدول المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 15%، تليها كندا بنسبة 12.9%، ومن ثم ألمانيا بنسبة 11.6%، وتتضمن قطاعات الاستثمار الرئيسية قطاعات الصناعة، التمويل والتأمين، تجارة الجملة، والشركات القابضة (غير المصرفية).

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حسب الدولة

النسبة المئوية في 2019	الدول المستثمرة الرئيسية
15%	اليابان
12.9%	كندا
11.6%	ألمانيا
9.9%	المملكة المتحدة
7.6%	إيرلندا
6.9%	فرنسا
6.4%	هولندا
5%	سويسرا
1.9%	النمسا
1.9%	إسبانيا

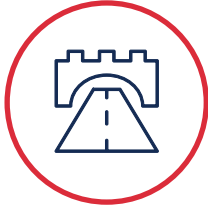
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حسب القطاع

النسبة المئوية في 2019	قطاعات الاستثمار الرئيسية
40.8%	الصناعة
12.1%	التمويل والتأمين
10.3%	تجارة الجملة
5.6%	الشركات القابضة (غير المصرفية)
4.9%	الخدمات البنكية
4.4%	الخدمات المهنية والعلمية والتقنية
4.1%	المعلومات
3.4%	البيع بالتجزئة

المصدر: OECD Statistics - Latest available data



مزايا الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية



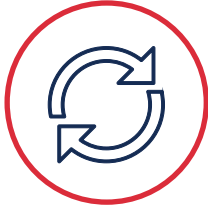
بنية تحتية قوية



نظام قانوني شفاف



سوق مستقرة مشجعة
لاستقطاب المستثمرين الأجانب



أكبر سوق من حيث حجم
المبيعات



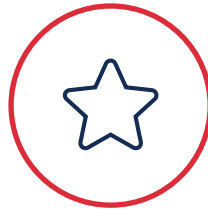
عدد الشركات المدرجة يجعل من السوق الأمريكية
فرصة استثمارية للمستثمرين الدوليين



السوق الاستهلاكية الأكثر ربحية في
العالم



قوى عاملة ذات مهارات عالية



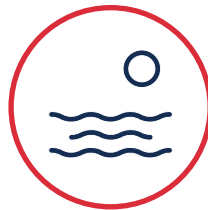
تعتبر الولايات المتحدة رائدة على مستوى العالم في
أبحاث سوق السلع الاستهلاكية، وابتكار المنتجات،
والتصنيع، والعلامات التجارية، والتسويق



أكبر سوق استهلاكي في العالم بإجمالي
ناتج محلي قدره 20 تريليون دولار وعدد
سكان يبلغ 329 مليون نسمة



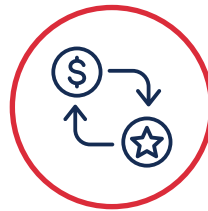
أسواق مالية متطورة تتميز بتوفر
السيولة والمرونة والفاعلية



طبيعة شاسعة ومتنوعة ذات موارد طبيعية
وفيرة



بيئة عمل عادلة وآمنة



وجود مناطق التجارة الخارجية، وهي مواقع محددة في الولايات المتحدة حيث تمكن الشركات من الاستفادة من الإجراءات الجمركية الخاصة وتساعد في تشجيع النشاط التجاري، لتمكنها من المنافسة مع البدائل الأجنبية، من خلال السماح بتأخير أو تخفيض دفع الرسوم على البضائع الأجنبية

البلدين في عام 2021 حيث حققت زيادة بنسبة 36% من 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

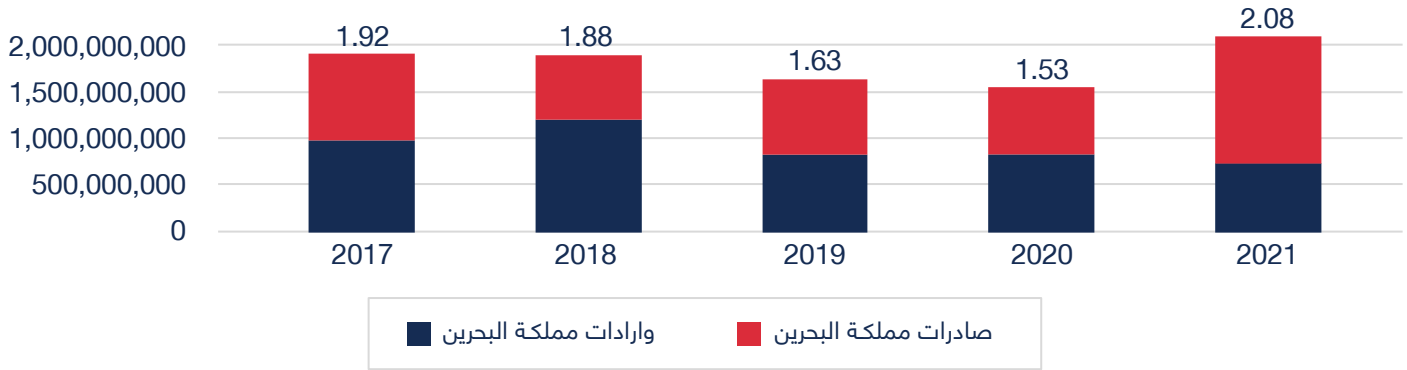
ومن الملاحظ أيضاً أن الصادرات من البحرين إلى الولايات المتحدة قد ارتفعت بنسبة 90% على أساس سنوي، من 703 مليون دولار أمريكي في 2020 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وفي المقابل انخفضت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11% من 829 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 740 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

التجارة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

نمت التجارة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8% من عام 2017 إلى عام 2021.

تُعد الولايات المتحدة واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للبحرين، حيث تعتبر ثالث أكبر شريك تصدير للبحرين وسادس أكبر شريك استيراد خلال عام 2021. حيث نما حجم التجارة بين البلدين بنسبة 8% بين عامي 2017 و2021، وقد انخفض التبادل التجاري بين البلدين بشكل طفيف من عام 2018 إلى عام 2020. ومع ذلك، فقد انتعشت التجارة البينية بين

التجارة الثنائية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية (مليار دولار أمريكي)



التجارة الثنائية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية (بالدولار الأمريكي)

التغير السنوي بالنسبة المئوية	حجم التجارة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	العام
-	1,915,715,119	-21,954,207	946,880,456	968,834,663	2017
-1.8%	1,881,396,534	-516,204,084	682,596,225	1,198,800,309	2018
-13.4%	1,628,891,253	-44,375,809	792,257,722	836,633,531	2019
-6.0%	1,531,778,943	-126,304,669	702,737,137	829,041,806	2020
+35.5%	2,076,159,654	595,276,322	1,335,717,988	740,441,666	2021

مستويات الشراكة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع مملكة البحرين



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية



أبرز الصادرات والواردات بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

واردات البحرين من الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت 7 من أكبر 10 واردات من الولايات المتحدة الأمريكية نمواً إيجابياً على أساس سنوي، في حين انخفضت 3 منها.

تعتبر أجزاء محركات الطائرات أكبر سلعة استوردتها مملكة البحرين من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بقيمة 59 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن قيمة الواردات من هذا المنتج قد انخفضت بنسبة 27% مقارنةً بالعام السابق وقد شكلت حوالي 8% من إجمالي الواردات.

وكانت ثاني أبرز السلع المستوردة هي سيارات الجيب، موديل سنة التخليص أو التي تليها، تتجاوز 3000 سم³، وقد شكلت 6% من إجمالي الواردات ونمت بنسبة 102% مقارنةً بعام 2020. وشكلت مضخات الطرد المركزي الأخرى ثالث أكبر سلعة مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية، واستحوذت على 3.6% من إجمالي الواردات السنوية ونمت بنسبة 2094% على أساس سنوي.

أهم السلع التي استوردتها البحرين من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2021

السلع	القيمة بالدولار الأمريكي	(الحصة %)	النمو على أساس سنوي
1 اجزاء لمحركات الطائرات	59,284,087	8%	-27%
2 سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التي تليها، تتجاوز 3000 سم ³	42,361,413	5.7%	102%
3 مضخات طرد مركزي اخر وان كانت محتوية على اجهزة قياس	26,868,086	3.6%	2094%
4 زبدة	25,197,505	3.4%	516%
5 الأدوية، المهيأة للبيع بالتجزئة	22,344,426	3%	27%
6 سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التي تليها (1501 - 3000)سم ³	17,513,961	2.4%	-17%
7 كواشف مركبه للتشخيص والمختبرات	16,088,724	2.2%	13%
8 محركات توربينية نفاثة تتجاوز قوة دفعها 25 كيلو نيوتن	15,973,996	2.2%	-23%
9 محاليل طبية تباع بالتجزئة	11,859,085	1.6%	13%
10 سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التي تليها، تزيد عن 3000 م ³	11,461,266	1.5%	8%



صادرات البحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت أكبر 10 صادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية نمواً إيجابياً على أساس سنوي

صدرت البحرين خلائط الألومنيوم الخام إلى الولايات المتحدة بقيمة 572 مليون دولار في عام 2021، وهي أكبر سلعة مُصدرة، حيث شكل هذا المنتج 43% من إجمالي الصادرات في عام 2021 ونما بنسبة 342% مقارنةً بعام 2020. كان المنتج الرئيسي الثاني المصدر هو أسلاك الألمنيوم غير المشغولة بسماكة تزيد عن 7 مم، وقد شكل 13% من إجمالي الصادرات السنوية وشهد نمواً سنوياً بمعدل 54%. أما ثالث أكبر منتج تم تصديره فقد كانت الألواح المستطيلة من خلائط الألومنيوم، التي يزيد سمكها عن 0.2 مم، وقد مثلت 9.3% من إجمالي الواردات ونمت بنسبة 206% مقارنةً بعام 2020

أهم السلع التي صدرتها البحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2021

النمو على أساس سنوي	(الحصة %)	القيمة بالدولار الأمريكي	السلع	
342%	42.8%	571,583,788	خلائط من الومنيوم خام	1
54%	12.6%	168,802,019	اسلاك من الومنيوم , غير مخلوط ، يتجاوز مقاس عرضها 7 مم	2
206%	9.3%	123,769,569	الواح مستطيلة من خلائط الومنيوم، يزيد سمكها عن 0.2 مم	3
141%	6.5%	86,986,391	الواح وصفائح من تيريفثاللات بولي ايثيلين	4
135%	4.3%	57,652,519	مواسير وانابيب من نحاس نقي	5
16%	3%	40,673,231	بياضات الاسره من القطن	6
118%	2.4%	32,694,557	اسلاك كهربائية من الومنيوم لها قلب فولاذي (صلب)، غير معزولة	7
273%	2.4%	32,028,245	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	8
179%	2.1%	27,881,728	غيرها من اسلاك وكوابل (امراس) من الومنيوم، غير معزولة كهربائي	9
13%	2%	26,130,490	اليوريا	10

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية



الفرص التجارية المُحتَملة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي والذي تم إعداده مع صادرات البحرين. تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتَملة على أنها "العرض × الطلب (corrected from market access) × سهولة التجارة الثنائية.

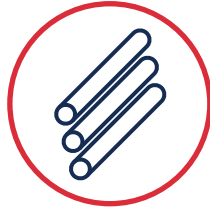
يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفية المستقبلية" (مركز التجارة الدولي، 2022).

إمكانات التصدير البحرينية غير المُستغلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

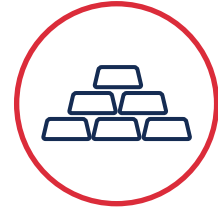
أكبر إمكانات التصدير غير المستغلة في البحرين هي منتجات الألمنيوم والمجوهرات والمستحضرات الغذائية



مجوهرات من معادن
ثمينة



سبائك الألمنيوم غير المشغولة



الألمنيوم غير المسبوك
وغير المشغول

السلعة	إمكانات تصدير السلع غير المُستغلة (بالدولار الأمريكي)
1 الألمنيوم غير المسبوك وغير المشغول	70 مليون دولار أمريكي
2 سبائك الألمنيوم غير المشغولة	59 مليون دولار أمريكي
3 مجوهرات من معادن ثمينة	56 مليون دولار أمريكي
4 مستحضرات غذائية	36 مليون دولار أمريكي
5 المنتجات الحديدية من خام الحديد	31 مليون دولار أمريكي
6 أثاث خشبي	28 مليون دولار أمريكي
7 اليوريا	21 مليون دولار أمريكي
8 قطع غيار واكسسوارات السيارات	11 مليون دولار أمريكي
9 العطور والكولونيا	10 مليون دولار أمريكي
10 الجسور وأجزاء الجسور	9.8 مليون دولار أمريكي

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

يعتبر الألمنيوم وسبائك الألمنيوم غير المسبوكة وغير المشغولة أكبر منتج يتمتع بإمكانية تصدير غير مُستغلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بقيمة تبلغ حوالي 129 مليون دولار أمريكي، تليه المجوهرات المعدنية الثمينة بإمكانية تصدير غير مُستغلة تبلغ 56 مليون دولار أمريكي. تتضمن إمكانات التصدير الأخرى الغير مستغلة من البحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية المستحضرات الغذائية والمنتجات الحديدية والأثاث الخشبي واليوريا وقطع غيارات السيارات والعطور.



إمكانات استيراد البحرين غير المُستغلة من الولايات المتحدة الأمريكية

أكبر إمكانات الاستيراد غير المستغلة في البحرين هي السيارات والطيور وأجزائها وقطع غيار التوربينات الغازية



قطع غيار توربينات الغاز



طيور وقطع وأحشاء مجمدة



سيارات لنقل الأشخاص

إمكانات الاستيراد غير المُستغلة (بالدولار الأمريكي)	السلعة	
54 مليون دولار أمريكي	سيارات لنقل الأشخاص	1
24 مليون دولار أمريكي	طيور وقطع وأحشاء مجمدة	2
21 مليون دولار أمريكي	قطع غيار توربينات الغاز	3
21 مليون دولار أمريكي	شاحنات تعمل بالغاز => 5 طن	4
16 مليون دولار أمريكي	القمح (باستثناء القمح القاسي) والمسلين	5
15 مليون دولار أمريكي	توربينات غازية بقوة أكبر من 5.000 كيلو واط	6
10 مليون دولار أمريكي	نفايات وخردة الألمنيوم	7
9.5 مليون دولار أمريكي	وحدات التبادل الحراري	8
9.5 مليون دولار أمريكي	الموصلات الكهربائية = 1.000 فولت	9
9.5 مليون دولار أمريكي	أكسيد الألومنيوم	10

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

تعتبر سيارات نقل الأشخاص أكبر منتج يتمتع بإمكانية استيراد غير مستغلة من الولايات المتحدة بقيمة تبلغ حوالي 54 مليون دولار أمريكي، تليه الطيور والقطع والأحشاء المجمدة بإمكانات استيراد غير مُستغلة تبلغ 24 مليون دولار أمريكي. أما المنتج الرئيسي الثالث فهو قطع غيار توربينات الغاز، مع فجوة استيراد تبلغ 21 مليون دولار أمريكي. تتضمن الواردات المحتملة الأخرى من الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحرين الشاحنات التي تعمل بالغاز والقمح وتوربينات الغاز.



المتقدم جلياً أثناء جائحة كورونا، بحيث استفاد المصنعون من الأساليب المتقدمة لصنع منتجات جديدة وسد الثغرات في سلسلة التوريد.



الطيران والدفاع

وجود فرص كبيرة للشركات المبتكرة في قطاع الطيران والدفاع المتقدم في الولايات المتحدة، مع انتشار تقنيات مثل الخيط الرقمي والمصنع الذكي.

تُعد صناعة الطيران والفضاء الأمريكية أحد أكبر الصناعات في جميع أنحاء العالم، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية وأنشطة التصنيع. بدأت أنشطة السفر الجوي التجاري في التعافي في عام 2022 وذلك بعد التراجع الذي شهدته في بداية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، الأمر الذي يبشر بوجود مؤشرات إيجابية لصناعة الطيران والدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية.

ووفقاً لشركة موردرور إنتليجنس، بلغت إيرادات مبيعات هذه الصناعة 296 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وهو ما يمثل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. من المتوقع أن تنمو هذه الصناعة من 416.63 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 550.78 مليار دولار أمريكي، مسجلة معدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 2.37% خلال فترة التوقعات (2020-2021). يمكن أن يُعزى نمو السوق بشكل أساسي إلى الاستثمارات في قطاع الطيران والدفاع مدعوماً بالطلب المتزايد على منتجات القطاع من قِبَل المستخدمين النهائيين التجاريين والعسكريين. من المتوقع أيضاً أن تصبح التقنيات، مثل الخيط الرقمي والمصنع الذكي، أكثر شيوعاً في أنظمة تشغيل شركات الطيران والدفاع في عام 2022. سوف تساعد هذه التقنيات الشركات المتواجدة في السوق على اكتساب

قطاعات الاستثمار الواعدة في الولايات المتحدة الأمريكية



الصناعات التحويلية

الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية تكتسب زخماً بعد جائحة كورونا، مع زيادة التوجه نحو الرقمنة.

يحتل قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني عالمياً بعد جمهورية الصين، واكتسب هذا القطاع زخماً عالمياً بعد جائحة كورونا بسبب طرح اللقاحات وزيادة الطلب. يشار إلى وجود زيادة كبيرة في الطلبات الجديدة لجميع القطاعات الفرعية الرئيسية والإنتاج الصناعي واستخدام القدرة بمستويات أعلى مما قبل الجائحة.

وفقاً لتوقعات ديلويت المستندة إلى نموذج أكسفورد الاقتصادي، من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعات التحويلية إلى 4.1% في عام 2022، حيث أنه من المهم للصناعات التحويلية الحفاظ على قدرتها التنافسية من خلال دمج الرقمنة في هذه الصناعات، وهذا يشمل مبادرات المصانع الذكية وتحويل المؤسسات والتجارة الإلكترونية. تشمل الاتجاهات الحديثة في التصنيع استخدام المستشعرات لتتبع الأصول وربط الآلات بالسحابة الذكية، بالإضافة إلى استخدام إنترنت الأشياء، والروبوتات ومنصات التشغيل الآلي وأدوات تمكين الذكاء الاصطناعي في الإنتاج. بالمقارنة مع العديد من المنافسين على مستوى العالم، هناك إمكانية جيدة لتنفيذ إنتاج صناعي متقدم في الولايات المتحدة، ومن الممكن أن يؤدي الاستثمار في الروبوتات إلى زيادة الكفاءة التشغيلية، من جانب آخر يمكن زيادة الكفاءة أيضاً من خلال الاعتماد على بعض التقنيات مثل الحوسبة السحابية ونشر الجيل الخامس. أتضحت قيمة التصنيع

فيروس كورونا (كوفيد-19)، والذي يتضمن تنويع الموردين الدوليين والتخزين الاستراتيجي. علاوة على ذلك، أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية (USDA) عن استثمار أكثر من 146 مليون دولار أمريكي في مشاريع البحوث الزراعية المستدامة التي تهدف إلى تحسين النظام الزراعي. تتضمن المجالات التي من المتوقع أن تنمو في المجال الزراعي العالمي الروبوتات، وإنترنت الأشياء، والحد من النفايات والاستدامة والبدايل الغذائية النباتية الصحية.



السيارات

تعد الولايات المتحدة موطناً للعديد من مصنعي السيارات العالميين، وهناك طلب مرتفع في قطاع السيارات بسبب شبكة الطرق الممتدة والرغبة في اقتناء المركبات التجارية متعددة الاستخدامات.

تُعد صناعة السيارات في الولايات المتحدة موطناً لبعض أشهر مصنعي السيارات مثل شركة تسلا موتورز وجنرال موتورز، وشركة فورد. علاوة على ذلك، تُعد الولايات المتحدة مُصدراً ومستورداً كبيراً للسيارات وقطع الغيار.

وفقاً لشركة موردرور إنتليجنس، بلغت قيمة سوق السيارات الأمريكية 63 مليار دولار أمريكي في عام 2020، ومن المتوقع أن تصل إلى 75 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2026، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 3% خلال فترة التوقعات (2021-2026). تتمتع الجهات الفاعلة الرئيسية في سوق خدمات السيارات بالولايات المتحدة الأمريكية بفرص كبيرة بسبب زيادة مبيعات السيارات المستعملة في السوق الأمريكي، مع وجود طلب كبير على السيارات في الولايات المتحدة ويرجع ذلك إلى شبكة الطرق الممتدة واعتمادها على السيارات. تشمل الاتجاهات الحديثة في الصناعة دمج الذكاء الاصطناعي في وظائف شركات السيارات، ويشمل

رؤية تتعلق بإمداد المواد والمكونات الحيوية لضمان الإنتاج الفعال والتصميم الأسرع للتسليم. يخلق التوسع في قطع الغيار والمنتجات الذكية فرصاً لعروض الخدمات الرقمية، وهذا يشمل الذكاء الاصطناعي.

أما قطاع السفر الجوي التجاري فقد بدأ في التعافي ولا سيما الرحلات الداخلية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أنشطة ما بعد البيع مثل زيادة أعمال الصيانة والإصلاح. لم تعاني صناعة الدفاع من تداعيات جائحة كورونا مثلما عانت صناعة الطيران التجاري، ويمكن أن تُعزى القوة في الإنفاق العسكري الأمريكي إلى الاستثمار الكبير في البحث والتطوير والمشاريع طويلة الأجل. ينمو سوق الفضاء أيضاً مدعوماً بالتطورات في بعض التقنيات مثل النماذج المبدئية السريعة وخدمات الفضاء.



الزراعة

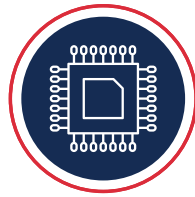
هناك العديد من المزايا للاستثمار في المجال الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك اتجاه متزايد للاعتماد على الروبوتات وإنترنت الأشياء والاستدامة.

ساهمت قطاعات الزراعة والأغذية والصناعات ذات الصلة بقيمة تقدر بحوالي 1.055 تريليون دولار في الاقتصاد الأمريكي، أي ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020. تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من المزايا في هذا القطاع، بما في ذلك الأراضي الزراعية الخصبة ومستوى الكفاءة العالية بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى السوق الكندية بفضل اتفاقية التجارة الحرة المشتركة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA).

يشار إلى تعاضم أهمية الأمن الغذائي بالنظر إلى جائحة

الشركات الأمريكية على المنتجات والخدمات الناشئة مثل تقنيات الشبكة الذكية لتنفيذ أنشطتها.

يشار إلى وجود فرص استثمارية ضمن أنشطة انتقال الطاقة، حيث تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى استثمار ما يقرب من 98 تريليون دولار أمريكي في أنظمة الطاقة على مدى العقود الثلاثة القادمة.



التكنولوجيا

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق تكنولوجي في جميع أنحاء العالم وتشمل القطاعات الفرعية المتنامية Blockchain والذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي / الواقع المعزز.

وفقاً لرابطة صناعة تكنولوجيا الحوسبة (كومبتي)، تمتلك الولايات المتحدة أكبر سوق تكنولوجي في العالم، حيث تمثل صناعة التكنولوجيا الأمريكية 33% من السوق العالمية، ومن المتوقع أن تولد 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، أما في داخل الولايات المتحدة فإن قطاع التكنولوجيا يشكل ما يقرب من 10.5% من القيمة للاقتصادية الإجمالية للبلاد خلال عام.

تمتلك 27 ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية قطاعاً تكنولوجياً قوياً يوفر 10 مليارات دولار أمريكي أو أكثر من القيمة الاقتصادية المباشرة للولاية، وأبرز هذه الولايات واشنطن، وكاليفورنيا، وماساتشوستس، وكولرادو، ويتم تخصيص نصف الإنفاق في سوق التكنولوجيا الأمريكية للبرمجيات والخدمات التقنية، وهو أكبر بكثير من المعدل في العديد من المناطق الأخرى.

تُظهر البيانات الواردة من شركة باين أند كومبني أن 52% من

ذلك تقنية فحص المركبات باستخدام الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال فإن سكوب تكنولوجي وهي شركة تقنية مقرها الولايات المتحدة استفادت من هذا النوع من التكنولوجيا بالتعاون مع حساب مايكروسوفت أزور السحابي، وقد أدى ذلك إلى تقليل مدة عملية الفحص البصري إلى 5 دقائق وتقليل التكلفة بمقدار 50%. بالإضافة إلى ذلك، فإن سوق السيارات الكهربائية مستمر في النمو، حيث بلغت مبيعات السيارات الكهربائية 1% من إجمالي حصة السيارات في الولايات المتحدة في عام 2019، وسوف يخلق ذلك فرصاً لمصنعي المعدات الأصلية، ومتاجر ما بعد البيع، ومصنعي الإطارات، وصناعة سلسلة التوريد. هناك طلب متزايد على المركبات التجارية في الولايات المتحدة، بما في ذلك شاحنات البيك أب التي يمكنها نقل كل من البضائع والركاب، والتي غالباً ما تتطلب خدمة مكثفة.



الطاقة

تتمتع الولايات المتحدة بصناعة طاقة تنافسية مع وجود فرص للاستثمار في أنشطة انتقال الطاقة.

الولايات المتحدة هي لاعب رئيسي في مجال إنتاج وتوريد الطاقة وهي أحد أكبر مستهلكي الطاقة على مستوى العالم. تتمتع الصناعة بقدرة تنافسية عالية بسبب الطلب المتزايد من المستهلكين والابتكار فضلاً عن القوى العاملة التنافسية وسلسلة التوريد في قطاعات صناعية معينة. تغطي شركات الطاقة في الولايات المتحدة مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية، بما في ذلك إنتاج النفط والغاز الطبيعي والفحم والوقود المتجدد والكهرباء من مصادر نظيفة والتي تشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة النووية. كما وتعتمد العديد من



جميع أنحاء العالم بنسبة 14% في عام 2021، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مبيعات الأجهزة المتعلقة باختبارات فيروس كورونا (كوفيد - 19). علاوة على ذلك، كانت هناك زيادة في مبيعات الأجهزة الخاصة بدعم شيوخة السكان، والأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة، مثل أمراض القلب، والتهاب المفاصل، والسرطان، والسكري. تشمل الأجهزة الخاصة بمساعدة السكان على إدارة أمراضهم أجهزة مراقبة يمكن ارتداؤها وأنظمة توصيل الأدوية.

سوف تستمر التطورات التكنولوجية في تحسين فعالية هذه الأجهزة وزيادة الطلب عليها. من المتوقع أيضاً زيادة الاستثمارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي والسحابة والواقع المعزز / الواقع الافتراضي وإنترنت الأشياء. لقد أصبح التعاون بين شركات علوم الحياة أكثر شيوعاً خلال جائحة كورونا، حيث بدأت الشركات المتنافسة في السابق في توحيد جهودها لتلبية الحاجة الملحة على العلاجات واللقاحات والأجهزة الطبية، وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الاستثمارات في العلاجات الخلوية والجينية ثلث الاستثمارات الخاصة في علوم الحياة، ومن المتوقع أن تزداد على المدى القريب.

المصادر:

Deloitte, Mordor Intelligence, National Institute of Standards and Technology US, U.S. Department of Agriculture, Research and Markets, Investment Monitor, The Computing Technology Industry Association (CompTIA), Cushman & Wakefield

إجمالي نمو القيمة السوقية في قطاع التكنولوجيا يأتي من شركات "Born Tech" التي تعتبر التكنولوجيا جزءاً أساسياً من هويتها، ويتبع ذلك الشركات التي لديها إستراتيجية تقودها التكنولوجيا والتي تعزز النماذج التقليدية. إن أعلى 3 قطاعات تكنولوجية تنمو بشكل أسرع هي Blockchain للتمويل اللامركزي، والذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي / الواقع المعزز، وعلاوة على ذلك، هناك فرص لتقديم الخدمات في قطاع الأمن السيبراني في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك برامج الحماية واختبار الاختراق والتأمين الإلكتروني وتقييم مخاطر الامتثال.



علوم الحياة

استثمار متزايد في قطاع علوم الحياة في الولايات المتحدة بسبب جائحة كورونا، ووجود فرص موسعة في هذا القطاع بسبب تقنية الحمض النووي الريبي mRNA الجديدة.

ينمو قطاع علوم الحياة في أمريكا الشمالية بشكل كبير بسبب الزيادة في المنتجات والتكنولوجيا الجديدة، فضلاً عن زيادة الاستثمار العام والخاص، خاصة مع تلقي الشركات ذات الصلة بعلوم الحياة في أمريكا الشمالية 70 مليار دولار أمريكي من تمويل معاهد الصحة الوطنية الأمريكية في عام 2020، و78 مليار دولار أمريكي في عام 2021. من المرجح أن يستمر نجاح هذه الصناعة في عام 2022، حيث سيؤدي تطوير تكنولوجيا لقاحات الحمض النووي الريبي (MRNA) إلى توسيع إمكانية علاج أمراض مثل التليف الكيسي والسرطان وفيروس نقص المناعة البشرية.

ونما حجم الاستثمار في التكنولوجيا الحيوية خلال جائحة كورونا، حيث تم استثمار 86.3 مليار دولار أمريكي بين عامي 2020 و2021، كما نمت مبيعات التكنولوجيا الطبية في



الخاتمة

حافظت البحرين والولايات المتحدة على عمق العلاقات التجارية بينهما على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث كانت الولايات المتحدة أحد أكبر 10 شركاء تجاريين للبحرين.

من جانب آخر، فقد سهلت اتفاقية التجارة الحرة اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين من التبادل التجاري بين البلدين، ووسعت آفاق التعاون الاقتصادي والاستثمار منذ تنفيذها في عام 2006، وعلاوة على ذلك فقد انتعش حجم التجارة بين البحرين والولايات المتحدة في عام 2021، بعد انكماش طفيف لمدة عامين حيث تجاوز مبلغ 2 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك فهناك إمكانية لزيادة حجم التجارة بين البحرين والولايات المتحدة من خلال التعاون في القطاعات الواعدة.

المصادر

- Information and e-Government Authority (IGA)
- Ministry of Industry, Commerce and Tourism
- Ministry of Finance and National Economy
- Ministry of Foreign Affairs
- Bahrain Economic Development Board
- The World Bank
- Heritage
- S&P Ratings
- International Monetary Fund
- International Trade Center
- US Bureau of Economic Analysis
- Santander Trade
- Trade.gov
- Heritage
- KPMG Cost of Doing Business report 2020
- International Trade Administration
- Charles Schwab
- The Office of the United States Trade Representative (USTR)
- Deloitte
- Mordor Intelligence
- National Institute of Standards and Technology US
- U.S. Department of Agriculture
- Research and Markets
- Investment Monitor
- The Computing Technology Industry Association (CompTIA)
- Cushman & Wakefield

فريق مركز الدراسات والمبادرات

آلاء حسن منصور
رئيس مركز الدراسات والمبادرات
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء ابراهيم احمد
باحث اول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث اول
17380020
rawan@bahrainchamber.bh

ايمان حسين علي
باحث
17380031
eman.ali@bahrainchamber.bh



Contact Us

Phone: 17380000

Email: research@bahrainchamber.bh

Address: Building 519 Road 1010

Block: 410

P.O.Box: 248

Manama – Kingdom of Bahrain